المعنى وبناء القواعد النحوية

الدكتور محمود حسن الجاسم*

الملخص

يعالج البحث العلاقة بين معطيات المعنى وبناء القواعد في الدرس النحوي، فيقف بداية عند مفهوم المعنى والعناصر التي تكوّنه، وهي المقام، والأداء، وعناصر السياق اللغوي المتنوّعة، والمتلقي، ثم ينتقل إلى الحديث عن الارتباط بينها وبين القواعد، ليبيّن كيف راعى النحاة قضايا المعنى وهم يبنون القواعد. فيتطرّق إلى مراعاتهم الملابسات الخارجية، وقضايا الاتساع، ومعطيات سياق الجملة الأخرى، وفي تجريد المصطلحات، وفي الإشارة إلى المعنى في جزئيات القواعد عامة، وفي توليد القواعد الفرعية. كما يوضّح البحث إهمال النحاة للقضايا النحوية الخاصة بالنصوص، وتقصير المتأخرين منهم في دراسة المعاني النحوية.

* قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة حلب

1-المقدمة:

أما الحديث عن المعنى والقاعدة فذو شجون متشعبة شائكة تحتاج إلى تأمّل حذِر، ذلك أن هذا الجانب لم ينل نصيباً كافياً في درسنا النحوي، هذا من ناحية، ومن ناحيـــة أخرى أن المعنى كثيراً ما يتفاوت ويتلوّن في تصوّره، من لحظة إلى أخرى ومن ذهن إلى آخر، فهو مفهوم مراوغ ليس من السّهولة تحديده، وتلمّس الخيوط التـــي تـــشكّله، ويبدو أنّه يجسّد طبيعة الجبلّة الإنسانية بجانبيها: المادّيّ الذي يخضع لمنطـــق العقـــل وتحليلاته، والآخر الغامض الخفي الروحيّ، الذي يصعب على المرء أن يجد تفـــسيراً علميّاً مقنعاً له.

ومما لاشكّ فيه أن العلاقة بين المعنى والنحو واضحة لا تخفى على من يتأمّلها، إذ يظهر أن عناصر المعنى كانت من جملة الأمور التي أخذت بالحسبان منذ أن بـــدأ النظر النحوي، شأنها شأن قضايا اللغة الأخرى في هذا الجانب، ذلـــك أن المفـــسّرين حين أخذوا ينظرون في القرآن الكريم ويتفهّمون مقاصده قادهم عملهم فـــي تلمّـــس المعنى، وتحديد المرامي والمقاصد إلى الحديث عن كثير من قضايا النحو. ولمّا شرع النحاة يحتجون ويستخلصون القواعد راعوا مكوِّنات المعنى، فقد أشاروا إلى ما يتعلق بالجانب التركيـــبي منها، مثل معاني العناصر النحويّة، وعلاقة بعضـــها ببعض، كما راعوا قضايا السياق بنوعيه: المقام والســـياق اللغوي، ومن يتتبّع سيبويه في الكتـــاب يلمس قيمة هذه الأمور في تنظيره بوضوح، إذ نرى البعد الاجتماعي وقضايا السياق اللغوي في جلّ الشواهد التي يسوقها، فضلاً عن أنه يمثّـــل الأحكـــام النحويـــة التـــي يذكرها، فحرص كثيراً على أن يُبيِّن للمتلقي معنى الحكم النحوي الذي يعرضه، وكأن الغاية من تمثيله ليست تعليمية فحسب، وإنما لها أبعاد علمية تفسّر وتعلّل ظواهر اللغة أيضاً. ثم إن كثيراً من القواعد الفرعية التي أضافها النحاة كان سببها فهـــم المعنـــى، وأثره في فهم العناصر التركيبية، مثل الإضافات في معـــاني الأدوات عنـــد الفـــراء

وغيرها. وهكذا إذن، فأمور المعنى هي التي قادتهم إلى التطرّق لقضايا النحو حين نظروا في القرآن الكريم، مثلما كانت في أذهانهم، عندما نظّروا واستخلصوا القواعد.

2–العرض:

مما سبق يتبيّن أنّ العلاقة بين المعنى وبناء القواعد واضحة وضوحاً جليّاً، وإذا كان الأمر كذلك يحسن بنا بدايةً أن نقف عند مفهوم المعنى و ما يتشكّل منه، لننتقل بعده إلى علاقته ببناء القواعد في النحو العربي.

أوّلاً–المعنى والعناصر المكوّنة:

لعلّنا لا نبتعد إذا عرّفنا المعنى اللغوي بأنه الدّلالات التي يتصورها الذهن عند سماعه الألفاظ اللغوية، أو عند قراءته الكلام المكتوب[1]. وربّما كان هذا المعنى حصيلةً لمفردة واحدة، مثل: قلم، طاولة، خالد، كاتب، حكيم. وأحياناً يكون حصيلة لجملة، مثل: "اللهُ أكبرُ"، و" السلامٌ عليكم"، و" إذا صبرت على الهموم والمتاعب نجحت في ترويض النفس". أو ربما كان حصيلة لتفاعل نسيج من الجمل، كمعاني بعض القصائد، أو القصص التي تروى أو بعض المقاطع المكتوبة، أو المؤلفات بكاملها. ويتنوّع المعنى بحسب طبيعة الكلام، فقد يكون هذا الأخير له معنًى معيّن، كبعض النصوص العلمية التي تحدّد ما تريده بدقة، مثل كتب الطب، والفلك، والهندسة، والرياضيات، والطبيعيات بأنواعها كافة. وربما احتمل أكثر من معنًى،

1 يمكن النظر إلى المعنى من جانبين: الأول يتعلق بكيفية تشكّله في ذهن المتكلّم وانعكاسه بالكلام، والثاني: يتعلق بكيفية تشكّله عند المتلقي الذي يستقبل الكلام، وربما ظنّ القارئ الكريم أن البحث سيتناول الجانبين معاً، ولكنه تجاوز الجانب الأول، لأن الاهتمام بالمعنى عند المتلقي هو الذي كان موضع النظر والدرس عند النحاة في تجريدهم القواعد، وهو موضوع بحثنا، ولم يحظَ الجانب الأول بالاهتمام إلا عند عبد القاهر الجرجاني حين تحدث عن التعليق و النظم النحوي، في أماكن متفرقة من كتابه دلائل الإعجاز، انظر: حميدة، مصطفى: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص20–72.

وذلك حين يكون ذا صبغة فنّيّة، فتتنوّع تلك الاحتمالات وتتلوّن كلّما ارتقـــى الكـــلام بأسلوبه الفني.

ويبدو أنّ العناصر التي تشكّل المعنى في ذهن المتلقّي متنوّعة، يـــصعب فـــصل بعضها عن بعض، ومن هذه العناصر معطيات المقام، والمقصود بها جملة العناصـــر غير اللغوية المكوّنة للموقف الكلامي، ومن ثَمّ يشمل المقام جميع الناس المشاركين في الكلام، من حيث الجنس والعمر والألفة والتربية والانتماء الاجتماعي والثقافي والمهني والإيحاءات والإشارات العضوية غير اللغوية التي تـــصدر عـــنهم وغيرهـــا، كـــذلك يشـــمل الظروف الزمانية والمكانية التي يؤدّى بها الحدث اللغوي وتؤثّر فيه، ويشمل أيضاً العلاقات الاجتماعية والسياسية والدينية والتاريخية والفكرية، والأمور الأخـــرى مما يؤثر في الكلام وفي مراده[2]. إذن كلّ ما هو خارجي يحيط باللفظ ويـــسهم فـــي تشكل المعنى عند المتلقّي يدخل ضمن مفهوم المقام.

كما يتعلق جزء من العناصر المشكّلة للمعنى بالمتحدث، مـــن خـــلال الـــصورة الصوتية التي يؤدّى بها الكلام والتي تـــسمّى بـــالأداء[3]، وهـــذا يتمثـــل بظـــاهرتين معروفتين: الأولى هي ما يعرف بالتنغيم، والمقصود به تنوّع الأصوات المشكّلة للكلام الذي يحدثه اهتزاز الوترين الصوتيين، فيتراوح بين الارتفاع والانخفاض فـــي أثنـــاء النطق، وينظّم علاقة الوحدات اللغوية المتتابعة في السياق، ومن ثم يـــشكّل الإطـــار

2 حسّان، تمّام: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 337، 351، 352، وحـــاطوم، أحمـــد: كتـــاب الإعراب، ص 219– 222، وعبد اللطيف، محمد حماسة: النحو والدلالة، ص 114– 115، ونهر، هادي: علم اللغة الاجتماعي عند العرب، ص 188– 189، وفضل، صلاح: من الوجهة الإحصائيّة في الدراسة الأسلوبية، مجلة فصول مج 4، ع 1، ص 130. و براون، ج. ب. و يول. ج: تحليـــل الخطاب ، ص44–57.

3 حمودة، طاهر سليمان: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص119.

الصوتي الذي تلفظ به جمل الكلام عموماً[4]. أما الظاهرة الثانية التي ينعكس بها الأداء فهي الوصل والوقف، فقد يلفظ القارئ كلامه بصورة صوتية منقطع بعضها عن بعض، أي: يحوّل كلامه إلى دفعات كلامية منفصل بعضها عن بعض، فيقطع لفظاً ما عمّا بعده ثم يبدأ بجديد، وهذا القطع في الأداء يسمّى بالوقف، أما إذا استمرّ في لفظه دون قطع فيكون قام بالوصل[5].

ولا شك أن الكلام عندما يُجرَّد من معطيات المقام والأداء يبقى له معنًى ما، تولّده العناصر اللغوية التي يتشكّل منها، وهي ما يُعرف بالسياق اللغوي[6]. ويبدو أن كيفية تشكل هذه العناصر مسألة معقدة جدّاً يصعب تقسيمها تقسيماً صارماً، وحسبنا أن نبسّط الأمر وفقاً لتصوّرنا بضرب الأمثلة وتقليب الأمور، ولا سيما الجانب النحوي

4 أحمد، نوزاد حسن: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص 260– 263، وحسّان، تمام: مناهج البحث في اللغة، ص 165، واللغة العربية معناها ومبناها، ص 226، 308، و عمايرة، خليل أحمد: في نحو اللغة وتراكيبها، ص 173، والنحو والدلالة، ص 118، 123، 126، و الحموز، عبد الفتاح: مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات مج2، ع1، ص 53 – 54، وتحليل الخطاب، ص12–13، وفلفل، محمد عبدو: اللغة العربية ثوابت ومتغيرات، ص187–197، وتجدر الإشارة إلى أن الباحث أحمد كشك تتبع هذه الظاهرة في الدرس اللغوي، وقدم جهداً مشكوراً في كتابه: من وظائف الصوت اللغوي، انظر مثلاً في المؤلّف المذكور، ص46–112.

5 اللغة العربية معناها ومبناها، ص 270، وللمزيد انظر مثلاً: ياقوت، أحمد سليمان: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص 209، والأشموني، علي بن محمد: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص 8، وابن الجزري، أبو الخير محمد: النشر في القراءات العشر 224/1– 230، والجنابي، أحمد نصيف: نظرية النظم النحوي، مجلة كلية الشريعة واللغة العربية ع1، ص298، ومفتي، خديجة أحمد: نحو القراء الكوفيين، ص 292– 294، وفراج، محمد خليل نصر الله: الوقف ووظائفه عند النحويين والقرّاء، ص 13–14.

6 انظر مثلاً: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 339، 352– 354، ومن الوجهة الإحصائية في الدراسة الأسلوبية، مج4، ع 1، ص 130، وعمر، أحمد مختار: علم الدلالة، ص 68– 78.

منه لأنه ميدان الدرس، فمن المعروف أن اللغة أية لغة تـــضمّ عـــدداً ضـــخماً مـــن المفردات، وتلك المفردات لها معانٍ، استخرجها اللغويون مـــن خـــلال اســـتخدامها فـــي التراكيب النحوية للغة التي تجري على ألســـنة أبنائها، ثم جمعوها في معاجم، والملاحـــظ أن معظمها له غير معنًى، حقيقياً أو مجازياً، والسبب في هذا يعود إلى ورود الكلمة فـــي تراكيب مختلفة مما يجعل معناها مختلفاً، خذ كلمة "عين" مثلاً، إذ يقال: عينُ المريض تتحرّك بطيئة، وعين القوم سافر يستطلع الأخبار، والعينُ تنبعُ منها المياه بغـــزارة... إلخ[7]. تعرف المعاني العديدة السابقة لكلمة "عين"، بفضل التراكيب التي تـــرد فيهـــا الكلمة، ففي الجملة الأولى يقصد بها العضو الجسدي الذي ننظر ونرى فيه، وفي الثانية يراد بها المُخبِر أو الجاسوس، أما في الثالثة فالمقصود بها المكان الذي تتبع منه الماء وكل معنى يعدُّ حصيلة لتركيب معيّن يؤدّى به، ومن هنا فإن الموقع التركيبي الذي تشغله الكلمة هو الذي يحدد معناها المباشر بسبب العلاقات النحوية بين المفردات. وأحياناً تحتمل الكلمة داخل التركيب الواحد غيـــر معنًى، بسبب الاتساع في استخدامها في البيئـــة العربيـــة، وعندئذٍ يؤثّر هذا الأمر في فهم العبارة كاملة، إليـــك مثلاً كلمة "يـــد"، فقـــد تـــستخدم بمعنى الكف، كما تأتي ويراد بها من أطراف الأصابع إلى المنكب[8]، ولمّا وردت في قوله تعالى: " فَتَيَمَّمُواْ صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ"[9]. اختلف الفقهـــاء في المقدار الذي يجب مسحه من اليدين، فذهب الجمهور إلى أنـــه يجـــب مـــسحهما إلـــى المرفقين، على حين رأى آخرون أن الواجب مسحه هو الكفّان فقط، كما رأى بعضهم أنـــه يجب مسحهما إلى المنكب، ولم تكن الدلالة اللغوية لكلمة "يد" بعيدة عن هذا الخلاف، بل كانت من جملة الأسس المعتمدة[10].

7لمناقشة مثل ذلك انظر: علم الدلالة، ص 69– 70.
8 ابن منظور، أبو الفضل: لسان العرب 309/15.
9 المائدة: 6.
10 انظر لمناقشة هذه المسألة عند الفقهاء: السعدي، عبد القادر عبد الرحمن: أثر الدلالـــة النحويـــة واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية، ص309–310.

ولا يفوتنا أن نذكر أنّ القضايا الصرفية تعدّ أيضاً جزءاً من معطيات السياق اللغوي، وهي تقع بين معنى المفردات ومعنى عناصر النظام التركيبي، إذ إنها تؤثر وتتأثر في كلٍّ منهما، فعندما نقول: "ذَهَبَ المُدَرِّسُونَ" نرى جملة من القرائن الصرفية التي تسهم في تحديد كلٍّ من الكلمتين، فإذا نظرنا إلى المفردة الأولى من الجانب المعجمي رأينا فيها معنى الحركة والذهاب، ثم نجد أن معنى الكلمة يتحددّ أكثر حين ننظر في الجوانب الصرفيّة لها، فهي من الجذر الثلاثي "ذ–هـ–ب"، وصيغتها "فَعَلَ" من أبنية الأفعال، تعبّر عن الحدث في الزمن الماضي، الذي يصدر عن جهة ما، أي: الحدث الذي يرتبط بفاعل يتصف به، وبذلك نراها صيغة الفعل الماضي الثلاثي من الجذر "ذ–هـ–ب". وكلمة "المدرِّسون" من الناحية المعجمية تحمل معنى الدراسة، أمّا من الناحية الصرفية فهي من الجذر الثلاثي "د–ر–س"، وصيغتها من أبنية الأسماء، تدلّ على جمع مذكر سالم، مفرده "مُدرِّس"، وهذه الكلمة تدلّ على اسم الفاعل من "درّس" الماضي المزيد. غير أننا لم نذكر حتّى الآن التحديد الصرفي والمعجمي الدقيق لكلٍّ من "ذهب" و"المدرِّسون"، فإذا نظرنا في كلٍّ من الكلمتين ماذا نستنتج؟ دعنا نتأمل في "ذَهَبَ"، فهل هي اسم علم مثلاً، نُقل من فعل ماض؟ أم هل هي كلمة محكية؟ أم هي فعل ماض؟ ولو نظرنا في كلمة "المدرِّسون" فهل يراد بها أسماء الفاعلين ؟ أم جاءت تدلّ على أفراد الجنس بعدما فقدت معنى المشتق ؟ أم هي اسم علم منقول؟ أم كلمة محكيّة ؟ الاحتمالات المذكورة قائمة، ولكن إذا نظرنا في العلاقة النحوية بين الكلمتين نحدّد القضايا الصرفية أكثر، بفضل القرائن النحوية التي بيّنت علاقة الإسناد، مثل العلامة الإعرابية، والرتبة، والمطابقة في التذكير والتأنيث، والمناسبة المعجميّة بين الكلمتين، أي: بين "ذهب" و"المدرّسون"، من خلال قانون التوارد المعجمي، فضلاً عن الدلالة الذهنية الكلية للجملة التي تشكّلت بعد

التعليق[11] أو النظم النحوي بين المفردات في التركيب. وهكذا بعد النظر في المعنـــى الدلالي للجملة ومجموع القرائن الأخرى، التي تشكّل هذا المعنى (المعنـــى المعجمـــي والقرائن والعلاقات النحوية) نقول في الجانب الصرفي: إن "ذهب" فعل ماض مجرّد، من الباب الثالث(فتحتان)، و"المدرِّسون" اسم ثلاثي، وهو جمع مـــذكر ســـالم، مفـــرده مدرّس، مزيد بحرفين، الميم وتضعيف العين، لأنه مـــن الجـــذر الثلاثـــي(د_ر_س)، و"مدرِّس" اسم مذكّر، وهو اسم جنس جامد، لأنه يدلّ على أفراد جنسه، منقـــول مـــن مشتق، على صيغة اسم الفاعل من الفعل "درَّسَ". ولو قلنا: "زيـــدٌ قـــارئ" و: "زيـــدٌ قراءةٌ"[12] لكان المعنى في كل جملة يختلف عنه في الأخـــرى. صـــحيحٌ أن الـــنمط التركيبي يتمثل بجملة اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر في كل من الجملتين، وأن المعنـــى الأساسي للجذر "ق – ر – أ" حاصل في المفردتين "قارئ" و "قراءة"، بيد أنـــه بعـــد النظر في المعنى الدلالي والعناصر المشكّلة لكلٍّ من الجملتين يتضح أن كلمة "قـــارئ" اسم مشتق يدل على من يقوم بالقراءة (صيغة صرفية تدل على اسم الفاعل من الفعـــل الثلاثي "قرأ") و"قراءة" مصدر للفعل المذكور، وهو يدل على الحـــدث دون أيّ قيـــد. فالمعنى المعجمي يكتسب دلالة مختلفة في كـــل كلمـــة بفـــضل الـــصيغة الـــصرفية، والعلاقات النحويّة. ثم إن الإسناد مختلف في كلٍّ من الجملتين، ففـــي الأولـــى إســـناد حقيقي يمثل الأصل في الاستخدام، لأن "زيدٌ" هو الذي يقوم بفعل القـــراءة، والجملـــة تخلو من أي أداة تفيد التوكيد. أما في الجملة الثانية فالإسناد مجازي يمثل العدول عن

11 يعود مصطلح التعليق إلى عبد القاهر الجرجاني، و المقصود به هو تحقق النظم النحـــوي ، أي ترتيب الألفاظ عند المتكلّم بحسب العلاقات والأحكام النحويّة الصـــحيحة بين المفردات، التي تجعـــل الجملة ذات معنًى، انظـــر: الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز ص(ص) من المقدمة وص44–45 ، 282–283، وللمزيد حول مناقشـــة فكرة التعليق انظر: نظام الارتباط والربط فـــي تركيـــب الجملة العربية، ص9–13.

12 يسمى مثل هذا الاستخدام الاتساع في اللغة، وضرب سيبويه أمثلة على ذلـــك، انظـــر مـــثلاً: سيبويه، أبو بشر: كتاب سيبويه 1/ 213، 335 –337، 215/3، 269.

الأصل، ذلك أن "زيدٌ" هو القراءة ذاتها، فلكي نبالغ في وصفه بفعل القراءة أسندنا إليه المصدر، مما يعطي الجملة توكيداً ومبالغة في المعنى أكثر مما سبقها، ولم يكن هذا الأمر إلاّ بفضل الصيغ الصرفية.

ثم إن الأمور النحوية تتضح في التأمل بالمعنى المعجمي للمفردات وصيغها الصرفية، فضلاً عن علاقة تلك المفردات بعضها ببعض، مع دلالة العبارة، وذلك في جملة صحيحة مستمدّة من الاستخدام الحقيقي الواقعي للغة، خذ مثلاً الجملة التي مرّت بنا قبل قليل: "ذهب المُدرِّسون "، فهي ذات دلالة معيّنة بفضل التفاعل بين بعض العناصر اللغويّة وبعضها الآخر التي تشكّلها، أي: المعنى المعجمي للمفردات ومعنى صيغها الصرفية والعلاقات التركيبية التي تحكمها، فبقرينة الدلالة المعجمية للجذر "ذ_هـ_ب" مع الصيغة الصرفية، فضلاً عن علاقتها بـ"المدرِّسون" يتبيّن أنها فعل ماض، وبالتأمّل في العلاقة النحويّة بينه وبين "المدرّسون" يتضح أن هذه الأخيرة فاعل للفعل المذكور. وإذا انعدم التعليق بين المفردات فمن المحال أن نتلمس العلاقات والمعاني النحوية الصحيحة في التركيب، ولا يمكن أن يتشكّل معنى دلاليّ للعبارة[13]، فإذا قلنا: " تقابل قد وخالد البارحة هل أبوه" لا نجد علاقات ومعاني نحوية، ولا يمكن أن يتصور المتلقي معنًى دلاليّاً يعدّ حصيلة لهذه الألفاظ، فضلاً عن انعدام التحديد الدّقيق للمعاني المعجمية للمفردات وأمورها الصرفية، ذلك أن معطيات السياق اللغوي للجملة (المعنى المعجمي والقضايا الصرفية والعلاقات والمعاني النحوية ومعطيات المعنى الأخرى) يتفاعل بعضها وبعض، ولا يمكن أن نفهم أيّ مستوى مما ذكر إلا إذا أسعفتنا المستويات الأخرى. وإذا افترضنا أن التعليق وقضايا النحو والصرف تفهم دون معرفة المعنى المعجمي للمفردات واصطنعنا ألفاظاً مثل: قاصَ التَّجينُ شحالَه بِتَريسِهِ الفاخِي... للتمثيل للمعاني الوظيفية التركيبية[14] فلا يصحّ ذلك، لأن الألفاظ

13 دلائل الإعجاز، ص 314–322، 23–28.

14 ضرب هذا المثال الباحث تمام حسّان، وهو على الشكل الآتي:

بتواليها لم تشكّل معنًى دلاليّاً، ولا يمكن أن تتشكّل معان نحويـــة و لا يمكـــن تحليـــل المثال، وإن وضعت حركات على آخر المباني المصنوعة، ذلك أن التعليق الذي يقود إلى تشكّل المعنى الدلالي للجملة إنما هو حصيلة لتفاعل المعنى المعجمي للمفـــردات، بصيغها الصرفية مع جملة القوانين التركيبية التي تحكمها، بفضل الآليـــة اللغويـــة أو المعرفة الضمنية لقواعد اللغة المكتسبة، التي يمتلكها دون شعور كل من يتكلّم ويستمع إلى لغته في آنٍ معاً، أي: بفضل امتلاك المقدرة اللغوية التي تمكّن الفرد مـــن تـــأليف الجمل وتوليدها[15]، ولمّا افتقرت الألفاظ المصنوعة إلى المعنى المعجمي انعدم هـــذا التفاعل والتعليق وتشكّل الدلالة، ومن ثمّ لا يمكن تخيّل العلاقات النحـــويّة أو معانيها، وإذا عدنا إلى المثال المصطنع الســـالف، و بدأنا نعرب بعجلة دون تأمّـــل ـــ فـــذلك بسبب العلامة الإعرابية التي رسمت في أواخر الألفاظ المصنوعة، ودورها المهم في اللغة وتعليمها، وللجانب الموسيقي الذي سارت على نهجه الألفاظ المصنوعة فجعـــل إيقاعها وتنغيمها مألوفاً، ولكن حين نتأمّل ونتعمّق جيداً نجد أنفســـنا في نفق مظلم من التحليل النحوي العقيم، إذ نجهل المعاني النحوية جهلاً مطلقاً، فلا نعرف "قاصَ" هـــل

قاصَ التَّجينُ شحالَهُ بِتَرِيسِهِ الـــ000000 فاخـــيْ فلم يَستف بطاسية البَرَنْ، وقد ذهب إلى تـــسميته بالمعنى الوظيفي، إذ يريد به معنى المبنى التحليلي لتركيب الجملة، أي: معـــاني مكونـــات الجانـــب التركيبي، انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 181-183.

15 المقدرة اللغوية أو الكفاءة اللغوية هي إحدى الفرضيّات التي قـــدمها تشومـــسكي فـــي النظريـــة التوليدية التحويلية، ويقابلها الأداء الكلامي الذي هو الاستعمال الآني أو الانعكـــاس المباشـــر لتلـــك المقدرة، وذلك في عملية التكلّم، وهو لا يخلو عادةً من بعض الأخطاء والانحرافات، نتيجة لعوامـــل خارجة عن إطار اللغة وتنظيمها، مثل التعب والانفعال والانتباه ونحوه، انظـــر: زكريّـــا، ميـــشال: الألسنيّة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص47-57، وزكريّا، ميـــشال: قـــضايا ألـــسنيّة تطبيقيّة، ص68-70، وعمايرة، خليل: النظرية التوليدية التحويلية وأصولها فـــي النحـــو العربـــي، المجلة العربية للدراسات اللغوية، مج4، ع1، ص37-38، وغازي، يوسف: مدخل إلـــى الألـــسنيّة، ص233، وإيلوار، رونالد: مدخل إلى اللســـانيات، ص138، وجرين، جودث: علم اللغة النفـــسي (نظرية تشومسكي)، ص181، ويوسف، جمعة سيد: سيكولوجيّة اللغة والمرض العقلي، ص47-51.

هي فعل ماض حقّاً أم اسم علم أعجمي مبنـــيّ ابتُدئ به الكلام ؟ أم هي مركّب مزجيّ مع التّجينُ ؟ أم هي منادى مفرد علم ؟ أم غير ذلك ؟ و هل الباء في "بتريسه" جـــزء من المفـــردة أم أداة جرّ ؟ وإذا كانت جارّة فما معناها ؟ وكذا الحـــال مـــع الألفـــاظ الأخرى [16]، فغياب المعنى المعجمي لتلك الألفاظ أدى إلى غموض المعنى الـــصرفي لتلك المباني، ثم قاد الأمران معاً إلى انعدام التعليق النحوي، وغياب المعنى الـــدلالي، ومعاني العناصر التركيبية، فأشكل التوجيه النحوي، وأصبح من المحال علينا تلمُّـــس المعنى النحوي أو الوظيفي الذي أريد التمثيل له. ولابد من الإشارة إلـــى أن معـــاني العناصر النحوية المتمثلة بمصطلحات، مثل الإسناد والوصفية والحاليـــة والإضـــافة ونحوها لا تعرف بدقّة إلا بالاستخدام الحيّ للّغة في جمل، على الرغم من أن هنـــاك أنماطاً تركيبية صوريّة مجرّدة بقواعد تصلح لعديد من الجمل، وقـــد راعـــى النحـــاة المعنى عندما جرّدوها، نأخذ على سبيل المثال نمطاً تركيبياً وبعض الجمل التي تسير عليه، وليكن: فعل ماض وفاعل ومفعول مطلق موصوف وظرف وجـــار ومجـــرور ومضاف إليـــه، كأن يقال: التهب الجرحُ التهاباً حادّاً اليوم لجهل المريض، و: التهبت النار التهاباً ضعيفاً صباحاً لشدّة الرّطوبة. فالنمط التركيبي واحد في كلٍّ من الجملتين، ولكن معاني العناصر النحوية بجزئياتها الدقيقة يختلف بعضها عن بعض من مثال إلى آخر، ومن ثم فالنمط التركيـــبي يمثّل الأفكار المجرّدة في قواعد تحت أبواب نحويـــة تتجسد بالأنماط التركيبية. ويبدو أن تســـمية هذه الأفكار المجردة بالمعنى النحـــوي أو المعنى الوظيفي تســـمية غير دقيقة[17]، "لأن الفكرة المجردة قد ننظر إليها من زاوية فإذا هي مشتملة على كل شـــيء، وقد ننظر إليها من زاوية أخرى فإذا هـــي الفـــراغ

16 قباوة، فخر الدين: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص104–111.

17 وقد ذهب الباحث تمام حسّان إلى تسميته بالمعنى الوظيفي، كما ذكرنا، انظـــر: اللغـــة العربيـــة معناها ومبناها، ص 181–183.

والعدم "[18]، وهذا شأن الأنماط التركيبية فهي مـــشـــتملة علـــى جمـــل اللغـــة كلهـــا بعناصرها وأساليبها، ولكنها بتجرّدها لا تمثّل معنًى نحويّاً له خصوصية، لأن هـــذا لا يمكن تلمّسه إلا بجمل حيّة مستمدّة من واقع الاستخدام الفعلي للغة. ويتبين لنا ذلك لـــو عدنا إلى المثالين السابقين، فالإسناد في الجملة الأولى: "التهب الجـــرح" هـــو إســـناد مجازي في أصله، لأن الالتهاب يطلق على ما يقبل احتراق النار أو اشـــتدادها، وقـــد جاء الفاعل "الجرح" مذكراً مجازياً من حقل جماعة الأحياء آدميـــين كـــانوا أو غيـــر آدميين، فلا يقبل الاحتراق على الحقيقة. أما في الجملة الثانية فالإسناد حقيقي، والفاعل مؤنث مجازي (النار). ويختلف الأمر أيضاً في جزئيات من المعاني النحويـــة أعمـــق مما ذكرنا، يعود ذلك إلى معاني المفردات في التركيب ومـــا تفـــرزه علـــى صـــعيد العناصر التركيبية، بسبب تفاعل بعضها ببعض، فالتخصيص لنوع الإسناد في الجملة الأولى بفضل وصف المفعول المطلق مختلف عنه في الثانية. نعـــم، جـــاء المفعـــول المطلق في كلٍّ من الجملتين مبيّناً لنوع الحدث بسبب وصفه، ولكن الوصف في الجملة الأولى يعطي قيمة دلالية للتركيب الإسنادي "التهب الجرحُ" أكثـــر وضـــوحاً وأكثـــر توكيداً، وذلك من خلال المعنى المعجمي للصّفة "حادّاً" التي وصفت المفعول المطلق. على حين أن الأمر مختلف في الجملة الثانية، فتبدو دلالة التوكيد من المفعول المطلق ضعيفة، وكأن الصفة تفيد التخصيص أكثر من التوكيد، والـــسبب المعنـــى المعجمـــي للمفردة "ضعيفاً". ثم إن التخصيص الزمني للإسناد يختلف من جملـــة إلـــى أخـــرى، لاختلاف المعنى المعجمي لكلٍّ من الظرفين "اليوم" و"صباحاً"، فالأوّل مخـــتصّ يـــدلّ على زمن محدد خلافاً للثاني المبهم... إلخ .إذن يظهر أن عناصر الـــنمط التركيبـــي المجرّد في قواعد تمثّل النّظام النحوي للجمل، وتجسّد معاني عناصر النظام التركيبي، بفضل الاستخدام الحي للّغة، كما أن الأنماط التركيبية المجردة في قواعد استخلـــصت

18 محمود، زكي نجيب: تجديد الفكر العربي، ص 65.

مع مراعاة المعنى، لذلك كانت قضايا المعاني النحوية بعمومها لا بخصوصها جزءاً من المقولات النظريّة التي تمثل القواعد.

من جهة أخرى فإن عناصر السياق اللغوي تتنوّع بتنوّع استخدامنا للّغة، فإذا عُدنا إلى أحد الأمثلة وهو: "عينُ المريض تتحرك بطيئة" نفهم من هذه العبارة دلالة معينة أو معنًى كلياً يسمّى بـ معنى الجملة، وقد تكوّن في أذهاننا من خلال تفاعل المعطيات السياقية بعضها ببعض (معاني المفردات ومعاني الصيغ الصرفية ومعاني عناصر النظام التركيبي). وهكذا نستطيع أن نقول ممّا تقدم: إن السّياق اللغوي للجملة يتألف من عناصر تفيد معاني معينة، تتكون من المفردات والصيغ الصرفية و القضايا التركيبية ودلالة الجملة، يكتسب كلّ منها معناه الدقيق بفضل الاستخدام الحقيقي للّغة، وذلك لتفاعل بعض هذه العناصر مع بعضها الآخر، كما أنه لا يمكن الفصل بينها في الاستخدام اللغوي الحي. غير أن عناصر السياق اللغوي التي تشكّل الكلام أو النص أوسع مما يكوّن سياق الجملة، كما أن المعنى المتحصّل من جمل عديدة أوسع من معنى واحدة، فكثير من قضايا العناصر النحوية في الجمل التي تشكّل نصّاً ما لا تعرف دلالتها النحوية الدقيقة إلا بفضل المعطيات السياقية التي يتشكّل منها النص ، مثل معاني الأدوات أحياناً ودلالة الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، ومواقع الجمل وغيرها. ومن هنا نقول: إنّ كلّ جملة لها معنًى معين بفضل العناصر السياقية التي تشكلها. وحين نستخدم أكثر من واحدة لنشكّل نصّاً ما يكون هذا الأخير مؤلَّفاً من جمل عدّة، والعناصر السياقية اللغوية التي تشكّله تمتد بامتداده، وهي مزيج من عناصر الجمل السياقية، ومن ثَمّ يبرز مفهوم سياق النص اللغوي، أي: القضايا اللغوية التي يتكوّن منها، وهي عناصر السياق اللغوي التي تشكّل الجمل، مع دلالة الجمل وتفاعل بعضها مع بعضها الآخر، وبهذا يتبين لنا أن الجملة تصبح في مفهوم سياق النص عنصراً سياقيّاً على الرغم من أنها تُعَدّ حصيلة لتفاعل العناصر السياقية التي تكوّنها، والمقصود بالنص في هذا السياق هو النسيج

اللغوي المؤلَّف من سلسلة من الجمل المترابطة المنظمة التـــي تـــشكل وحـــدات ذات دلالات خاصة بها، تتضافر هذه الجمل بوحداتها فتشكل كلاماً يؤدي هدفاً ما بدلالاته، وهذا الكلام هو النص[19].

أما العنصر الأخير الذي يُسهم في تشكل المعنى فهو المتلقي، أي: مستقبل الكلام الذي يتكون في ذهنه المعنى، إذ يبدو أن دلالة الكلام تتأثر به، ذلك أن المتلقي أيّاً كان يتميز من سواه بأمرين: الأول جبلّته التي فُطِر عليهـــا، والثـــاني التكـــوين الثقـــافي المكتسب، مما يجعل معنى الكلام يختلف باختلاف الناس غالباً، من حيـــث الوضـــوح والغموض، أو الاستحسان والاستهجان، أو ما يحدث من خلاف في تحديد المراد، كما في تحديد مقصد الكلام، أو في تعدّد المعاني المحتملة، أو التعدد والخلاف فـــي فهـــم المعاني الجزئية في بعض العبارات التي تشكل الكلام... إلخ[20]. ولأهمية المتلقي في تكوين المعنى نشأت في عصرنا الحديث نظرية التلقّي، وهي التي جعلت منه مرتكـــزاً أساسيّاً في تشكيل معنى النص، ويبدو أن دور المتلقي يزداد أثره في معنى النص كلما ارتقى فنياً بأسلوبه، فمن المعروف أن الأسلوب إذا كان فنيّاً سيعتمد ضروباً شتى مـــن

19 هناك تعريفات عديدة متنوعة للنص، انظر: بحيري، سعيد حسن: علم لغـــة الـــنص، ص 99- 118، وحنفي، حسن: قراءة النص، مجلة ألف ع 8، ص 11- 12، وخليل، إبراهيم: النص الأدبـــي تحليله وبناؤه، ص 9-18، والزناد، الأزهر: نسيج النص، ص 11- 17، و مرتاض، عبد الملـــك: ثلاثة مفاهيم نقدية بين التراث والحداثة، نظرية - أدب - نص، ضمن سلسلة قراءة جديـــدة لتراثنـــا النقدي، ص 266- 275، ونصر، عاطف جودة: النص الشعري ومشكلات التفسير، ص 15- 16، وعفيفي، أحمد: نحو النص (اتجاه جديد في الدرس النحـــوي)، ص 20-31، و الـــشاوش، محمـــد: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ص82-92، وحول تعريف النص فـــي الفكـــر الإســـلامي انظر: عمارة، محمد: معالم المنهج الإسلامي، ص 97 - 99.

20 حول علاقة المتلقي بمعنى النص انظر مثلاً: هاينه من، فولفاج و ديتر فيهفيجر: مدخل إلى علم اللغة النصي، ص386-398، و الفقي، صبحي إبراهيم: علم اللغة النصي بين النظريـــة والتطبيـــق، 112-110/1، 213/2.

ألوان العدول، كأن يعتمد الاتساع في قانون التوارد المعجمي لغرض الصور الفنية، أو يعتمد الفصل والوصل أو التقديم والتأخير أو الحذف أو الالتفات أو غيره. ومن ثَمَّ تتوسّع دائرة الاحتمالات في فهم المعنى وتتلوّن بحسب طبيعة المتلقي وتميّزه من سواه.

إذن يتضح لنا ممّا تقدّم أن عناصر المعنى مكوّنة من المقام أو ما يسمى بالسياق الخارجي، ومكوّنة من السياق اللغوي، معاني المفردات والصيغ الصرفية وعناصر النظام النحوي على صعيد الجملة يضاف إليها دلالات الجمل، وتفاعل بعضها مع بعض على صعيد الكلام أو النص، ومكوّنة أيضاً من المتلقي الذي يزداد دوره في تشكيل المعنى كلّما ارتقى الأسلوب بفنيته، و هذه العناصر تسهم في تشكيل معنى الكلام بتضافر بعضها ببعض، ولا ينفرد أحدها بهذا الأمر.

ثانياً–المعنى وبناء القواعد:

يظهر مما عرضناه في الصفحات السابقة أن قضايا النحو لا يمكن النظر فيها دون التأمل في معطيات المعنى ومكوّناته، ويتضح الأمر أكثر حين ننظر في بدايات البحث النحوي، فإن ما قاد إليه هو تفهّم المعاني في القرآن الكريم، ذلك أن كثيراً من العناصر التركيبية لا يمكن فهمها دون تصور المعنى الدلالي للعبارة، والوقوف عند مكوّناته والإشارة إلى خفاياه، ولهذا جاءت الإشارات النحوية في بداياتها تؤكد ذلك، مثل الأمور المروية عن بعض الصحابة وتلامذتهم في تفسيرهم القرآن الكريم، نحو تفسيرهم لدلالة الضمير حين يعود على سابق[21]، أو تحليلهم لمعاني بعض الأساليب[22] أو معاني بعض الأدوات[23]، أو غيرها[24].

21 انظر مثلاً: أبو حيان النحوي، أثير الدين: البحر المحيط3/511 0

22 انظر مثلاً: الفرّاء: معاني القرآن1/202 0

وإذا انعدمت النصوص النحوية الموثّقة التي تبين كيفيـــة التـــدرّج فـــي التقعيـــد للمعاني النحوية فإنه من المفترض بحسب تطور الأشياء أن النظر في المعنى النحوي أخذ في التعمّق مع مرور الأيام، عندما بدأ النحاة يتلمسون علاقة التأثر والتأثير بـــين عناصر النظام التركيبي، ويدركون المعاني النحوية الدقيقة للأوجه، ومعاني الأبواب، مثل الاستثناء والحال والمفعول به، والتوابع ونحوها 0 وقد ظهرت أمثلة علـــى هـــذا الأمر حين راح النحاة يتتبعون الأساليب المخالفة لما سمعوه من كلام العرب وفهمـــوا معانيه النّحوية، فلمّا اعترض عبد الله بن أبي إسحاق مثلاً على قول الفرزدق[25]:

وعَضُّ زَمانٍ يا بنَ مروانَ لم يدَعْ من المال إلاّ مُسحَتاً أو مُجَلَّفُ

أشكل عليه فهم "مُجلَّف" في سياق العبارة، إذ ينبغي أن يكـــون معطوفـــاً وفقـــاً للظاهر على "مسحتاً" فيكون داخلاً بحكمه من حيث المعنى، أي: إن نوائب الزمان لـــم تترك لنا من المال إلا مسحتاً أو مجلّفاً، ولكن بحسب القـــرائن النحويـــة الملاحَظـــة، قرينة العلامة الإعرابية في "مجلَّفُ" ودلالة هذا الاختلاف، تبيّن أنه لم يدخل في حكـــم "مسحتاً"، ذلك أن العلامة الإعرابية قرينة لها دلالة علـــى المعنـــى النحـــوي[26]، ولا يترخص بها العربي إلا إذا أسهمت القرائن الأخرى بتحديد المراد تحديداً دقيقاً، كمـــا في مظاهر الوقف بالســـكون ونحوها، ومن ثمّ عارض الفرزدق ظنّاً منه أنه ابتعـــد

23 انظر مثلاً: أبو عبيدة، معمر بن المثنّى: مجاز القرآن14/1، وابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بـــن مسلم: تأويل مشكل القرآن، ص48 0

24 انظر مثلاً: الفراء: معاني القرآن25/1، وللمزيد من الأمثلة عما روي عـــن بعـــض الـــصحابة وتلامذتهم في هذا السياق انظر: التحليل النحوي أصوله وأدلّته، ص 41-45.

25 انظر: ديوانه، ص 386 والرواية في الديوان: مجرّف، وأسحت ماله: اســـتأصله، والمُـــسحَت: المُهلَك الذي لم يبق منه شيء، والمجلَّف: الذي ذهب أكثره.

26 تأويل مشكل القرآن، ص11-12.

عن المراد وأخطأ، فقال له: علام رفعت "مجلّفُ" ؟[27] فالحضرمي مدرك أن المخالفة تحتاج إلى ترابط تركيبي يسوغها، وستؤدي إلى معنى مخالف لما يقتضيه النصب.

أمّا في كتاب سيبويه الذي يعدّ أوّل مصدر نحويّ موثوق به فتأخذ جوانب الدرس شكلاً أكثر عمقاً وتفصيلاً ووضوحاً، نظراً لما يمثله الكتاب من جهد متطوّر في التقعيد، ولمنهج سيبويه في الاهتمام الملحوظ بقضايا المعنى، ويبدو أنّ اهتمامه أخذ ملامح عديدة مبثوثة في جلّ الظواهر التي تناولها في الكتاب، من أهمها: مراعاته لتلك القضايا التي تحدثنا عنها في العناصر المشكّلة للمعنى، وهي: المقام، والمعنى المعجمي، وقضايا الصرف، وعناصر السياق اللغوي للجملة، فضلاً عن كثير من الأمور الأخرى، مثل الشرح والتمثيل للمعاني الأسلوبية، ومعاني العناصر النحوية في العبارة، كالأدوات والأبواب النحوية التي قعّد لها وغيرها، فقد وقف عندها وشرحها ومثّل لها.

أخذ سيبويه معطيات المقام بالحسبان، وأدخلها في منظومة القواعد، من ذلك أنه نظر في مراعاة الحال عند المتكلّم التي تؤدّي إلى الاستغناء عن بعض الألفاظ لما يشاهد، فذكر مثلاً: حذف المبتدأ لدلالة المقام، كأن ترى شخصاً ما واسمه عبد الله، فتقول: عبدُ الله وربي، وتقدير الكلام: هذا عبدُ الله، لكنك حذفت المبتدأ لدلالة الحال[28]. ويحذف الفعل مع الفاعل لدلالة المقام أيضاً، فإن العرب تقول لمن ينوي

27 ابن الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص188، ولسان العرب (س ح ت) و (و د ع) و (ج ل ف)، وبرفع "مجلّف" يكون المعنى على الاستئناف، والتقدير: أو هو مجلَّف ونحوه، ويحتمل أن يكون من باب الحمل على المعنى بالعطف، أي: أو بقي فيه مجلَّف، انظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب ولب لباب العرب347/2–348.

28 كتاب سيبويه 130/2.

السفر: مصاحباً معاناً، والتقدير: اذهب مصاحباً معانا[29]. ومنه أن ترى رجلاً متوجهاً إلى الحج، فتقول: مكةَ وربِّ الكعبة، أي: أراد أو يريد مكة[30]. كما يجوز أن تحذف الفعل والفاعل في أسلوب الأمر لدلالة المقام، فتقول مثلاً إذا رأيت رجلاً قادماً من سفر: حديثَك، والتقدير: أسمعنا حديثك[31]. وقد ترى رجلاً ينوي ضرباً فيجوز أن تحذف الإسناد الفعلي وتقول: زيداً، وتريد: اضرب زيداً[32].

ويراعي سيبويه الجانب الاجتماعي أو ما يسمّى بالأفكار السياقية المتبادلة (mutual contextual beliefs) بين المتكلّم والمتلقي المنتسبين إلى بيئة اجتماعية واحدة [33]، فيقف عند تشكيل دلالة التركيب لعبارات سمعها، ثمّ يحللها آخذاً المعطيات الحالية والاجتماعية بين المتكلّم والمتلقّي بالحسبان، مثل تحليله لمعنى "ما" من قولهم: شيءٌ ما جاء بك. إذ يتضح من كلامه أن الابتداء بالنكرة "شيءٌ" التي وصفت بـ "ما" جاز لأن المقصود: ما جاء بك إلا شيء عظيم[34]، فحمل أسلوب الإخبار المجرّد على الحصر لبيان معنى التوكيد، إذن يلمّح إلى دور المقام في هذا المعنى (العلاقة التاريخية والاجتماعية بين المتكلم وضيفه)، فالمتكلّم يدرك جيّداً بحكم العلاقة أن ضيفه لا يأتيه إلاّ في حاجة مهمّة، لهذا فقوله: "شيء ما جاء بك" يعني في ضوء المقام أنك – أيها الضيف – لا تأتيني إلا لأجل حاجة ما، مما جعل سيبويه يحمل الكلام على معنى الحصر، ليسوّغ جواز الابتداء بالنكرة الموصوفة بـ"ما"

29 المصدر نفسه 70/1، 270– 271.

30 المصدر نفسه 257/1، وللمزيد انظر: المصدر نفسه 270/1، 273.

31 المصدر نفسه 283/1.

32 المصدر نفسه 253/1، وللمزيد انظر: المصدر نفسه 1/ 255– 283،256.

33 فكرة الأفكار السياقية المتبادلة تتضمّن جملة من المعطيات المتعلّقة بمحيط النص والمتكلّم والمتلقّي، وقد ذكرها بعض علماء اللسانيات الغربيين انظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 69، 103.

34 كتاب سيبويه 329/1 .

النكرة التامة. وعندما يبين الأوجه النحوية المحتملة في عبارة ما وهو ينظّر يبني ذلك على البعد الاجتماعي لتلك العبارة، فيذكر الأوجه التي تحتملها في ضوء المقام التي تستخدم به، إليك مثلاً قولهم: "ما تأتيني فتحدِّثَني". يستخلص من كلام سيبويه أن العبارة تحتمل معنيين: الأول أن صاحب العبارة يخاطب إنساناً، ويريد أن يبين له أنه لا يأتيه أبداً فكيف يحدّثه؟ ولو أتاه لحدّثه. والثاني أن المتكلم يبين أن المخاطب يأتيه كثيراً، ولكن من غير أن يحدّثه[35]، وعليه يكون معنى العبارة: ما تأتيني لأجل الحديث، وإنما لأمر آخر. وكأنه يأتيه لغاية ما، أو كأنه يبقى صامتاً عند مجيئه. كما يراعي سيبويه الأعراف الاجتماعية التي تؤدي إلى الاختصار والاقتصاد في الكلام، حين تكون تلك الأعراف سبباً في استخدام بعض الأساليب التي لا يمكن فهمها والتنظير لها إلا في ضوئها، فـ "قد يعمد المتكلّم إلى حذف بعض العناصر الحالية التي يمكن للسامعين إدراكها بعقولهم"[36]. من ذلك تنظيره للحذف لكثرة الاستخدام أحياناً، إذ يقر سيبويه بقانون لغوي مفاده أن المتكلّم يميل إلى الاختصار بطبعه، فيستخدم بعض العبارات، ويحذف منها استخفافاً واستغناء لكثرة الاستخدام ومعرفة المخاطب بالمراد[37]، ومما ساقه من هذا الضرب أمثلة كثيرة، منها قولهم: البُرُّ بستّين، ولكنهم تركوا ذكر "الكُرّ"[38] لأن معناه معروف عند المتكلم والمخاطب، وكأن التقدير: البُرُّ الكُرُّ منه بستين. ومنه أيضاً قولهم: كان البُرُّ قفيزين وكان السَّمنُ مَنَوَين، فقد استغنوا عن ذكر "الدرهم" بما في صدورهم من علمه وبعلم المخاطب به،

35 المصدر نفسه 30/3.

36 ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص133.

37 كتاب سيبويه 393/1.

38 الكُرّ: بالضمّ مكيال لأهل العراق، ستون قفيزاً، أو أربعون إردباً، انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها، الحاشية (2) ولسان العرب47/13.

فكأنهم يسألون عن ثمن الدّرهم في هذا الموضع[39]، ولعلّ المراد: كان البُرُّ الـــدرهمُ بقفيزين منه، وكان السَّمنُ الدرهمُ بمنوين منه، ولاشك أن أمثال هذه العبارات واضحة في أذهان النحاة فيستغنون عن ذكر الأبعاد الاجتماعية الخاصة بها[40]. ثم إن سيبويه يتعمّق بالنظر في قضايا المقام، فأحياناً يلحظ أثره، وهو ينظر في العلاقـــة المعجميـــة بين المفردات في التركيب، كأن يبيّن أصل تلك العلاقة قبل العدول عنها بسبب المقـــام الذي يغني، إذ يذكر أنّ قولهم: "هذا عمروٌ، وهذه هود، وهذه تميم" الأصل فيها: هـــذا اسم عمروٍ، وهذه سورة هود، وهذه قبيلة تميم[41]. ولكن العربي يعدل عن ذلك، فيقيم المضاف مقام المضاف إليه اتساعاً ومجازاً، ولاشك أن العدول كان وفقـــاً لملابـــسات المقام، التي أدركها سيبويه بحسب تحليله، وإن لم يذكرها صراحة، فالمشار إليه تغني عنه الحال، يتضح ذلك من دلالة الإشارة المراد بها القريب "هـــذا" و"هـــذه"، ولأنـــه حاضر حذف المضاف الذي يدل على المضاف إليه، وأقيم الأخير مقامه.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الجهود النحويّة التي في الكتاب تبيّن أن سيبويه وشيوخه في تقعيدهم راعوا القضايا السياقية التي تتشكل منها الجملة، معاني المفردات ومعاني الصيغ الصرفية والعلاقات التركيبية والمعنى الدلالي المستخلَص مـــن تفاعـــل تلـــك العناصر، ومن ثَمّ أدخلوا هذه الأمور في قواعدهم[42]، فعلى صعيد قـــانون التـــوارد

39 كتاب سيبويه 393/1، والقفيز: مكيال لأهل العراق، والمنا: المكيال الذي يكيلون بـــه الـــسمن، وتثنيته: منوان، انظر: لسان العرب159/12، 141/14.

40 وعلى الرغم مما ذكرنا فقد ذهب الباحث محمد حماسة عبد اللطيف إلى أن العبارات النثرية التي اعتمدها سيبويه وغيره من النحاة جاء معظمها غامضاً غير محدد، لأنه مقطوع عن سياقه، واعتبره مأخذاً منهجيّاً، انظر: لغة الشعر، ص 33-34.

41 كتاب سيبويه 215/3، 246،269، وللمزيد انظر مثلاً: المـــصدر نفـــسه 211/1، 213، 216، 230، 405، 414، 247/3، 42/4.

42 تجدر الإشارة إلى أن التنغيم لم يحظ بعناية ملحوظة عند أئمّة العربية، انظـــر: اللغـــة ثوابـــت ومتغيرات، ص188.

أدركوا أن التوارد المعجمي[43] يقتضي أن تتوالى المفردات في التركيب يناسب بعضها بعضاً، وإذا وجدوا بعض الأساليب المجازية التي تمثل الاتساع والإيجاز، بالعدول عن الأصل – أشاروا إليها، وبيّنوا أصلها مستدلّين بالمعنى المعجمي والصيغة الصرفية والعلاقات النحوية، كأن يقال مثلاً: بنو فلان يطؤهم الطريق. فالأصل: أهل الطريق[44]، واجتمع القيظُ، والأصل: اجتمع الناس في القيظ[45]. فالمعنى المعجمي لكلّ من"اجتمع" و"القيظ"، والصيغة الصرفية لكلٍّ منهما، والعلاقة النحوية بينهما تبيّن بوضوح أن أصل الكلام: اجتمع الناس في القيظ، وكذا الأمر مع المثال السابق.

وأحياناً يؤدّي التوسع في الاستخدام إلى مجيء ألفاظ بدلالات مختلفة عن أصلها، ويستدلّ عليها النحاة بفضل العلاقة النحويّة والمعنى الدلالي للجملة، مثل التضمين، فقد يستخدم العربي فعلاً بمعنى فعل آخر في التعدية واللزوم، وهذا الضرب كما هو معروف خروج على الأصل اتساعاً، وهو أن يضمَّن اللفظ معنى لفظ آخر إذا أخذ حكمه في المعنى والاستخدام[46]. وقد وقف سيبويه وشيوخه عند هذه الظاهرة، فعن الخليل أن الفعل "رجع" يأتي بمعنى الفعل "ردّ". تقول: رجعتَ عودَك على بدئك. يجوز عند الخليل أن تجعل "عودك" مفعولاً به إذا ضُمِّن "رجع" معنى "ردّ"[47]، والتأويل: رددت عودك على بدئك. ويذكر سيبويه أنّ الفعل "دعا" يجوز أن يضمّن معنى الفعل "سمّى" أو "كنّى"، فيأخذ معناهما وحكمهما في الاستخدام، تقول: دعاه بكذا. وتريد: سمّاه أو كنّاه بكذا[48]. ويضمّن ظنّ معنى "اتهم" في الاستفهام" يذكر

43 حول التوارد المعجمي انظر: حسان، تمام: ضوابط التوارد ، ص305 –308.

44 كتاب سيبويه213/1، وللمزيد انظر: المصدر نفسه211/1–216.

45 المصدر نفسه 215/1.

46 ابن هشام، جمال الدين: مغني اللبيب، ص 897.

47 كتاب سيبويه 359/1.

48 1المصدر نفسه/37– 38.

سيبويه أنه قد يســـأل أحدهم: من تظنُّ ؟ وتجيب: ظننتُ زيداً. فكأنك قلت: اتهمـــــتُ زيداً. وعلى هذا قيل عن المتهم: ظنين[49].

وإذا كانت الصيغ والمعطيات الصرفية تسهم في تحديد المعاني التركيبية والمعنى المعجمي للمفردات في العبارة، فضلاً عن دلالتها- فإن هذه الأمور الأخيـــرة تحـــدد أيضاً معاني الصيغ الصرفية، لأن القضايا التي تشكّل العبارة ومعناها لا يمكـــن فهـــم بعضها بمعزل عن بعض، ومن هنا فقد استعان سيبويه وشيوخه بمعطيـــات الـــسياق (المقام ومعاني المفردات ومعاني العناصر التركيبية والمعنى الـــدلالي) فـــي تحديـــد المعاني الصرفية ودلالتها، من ذلك مثلاً أنهم بيّنوا بعض القضايا الصرفية التي تحتاج إلى تأويل بحســـب معطيات التركيب المعدول به عن أصله، فذكر سيبويه أن الجامـــد قد تأتي بمعنى المشـــتق، إذ يروي عن يونس أنه سمع من يقول: هـــو نـــارٌ حُمْـــرَةً، فـــ"نارٌ" بمعنى شجاع أخبر بها للمبالغة[50]، وأن المشتق قد يأتي بمعنى مشـــتقّ آخر، فعن الخليل أنه ســـمع من العـــرب من يقول: أتيته والقوم جميـــع، وتأويـــل الكـــلام: والقوم مجتمعون[51]، كما بيـــّن أن صـــيغة فعيل قـــد تـــأتي بمعنـــى مفعـــــول[52]، وفاعـــل بمعنى مفعول أو غيره[53]. وأشـــار أيضاً إلى أن المـــشتق يـــأتي بمعنـــى الجامد بسبب السياق الخارجي(الحال المشاهدة)، مثل قولهم عند رؤية ما يُتَّقى: عائـــذاً بالله من شرّها فـــ"عائذاً" وقع موقع المصـــدر المفعول المطلق النائب عن فعله "عياذاً" وأخذ حكمه ومعناه[54]، وقد تأتي المعرفة بمعنى النكرة، مثل قولك: طلبته جهـــــدك،

49 المصدر نفسه 126/1، وللمزيد انظر مثلاً: المصدر نفسه 40/1، 124، 119/3، 142.

50 المصدر نفسه 29/2.

51المصدر نفسه 116/2.

52 المصدر نفسه 60/1، 647/3-648.

53 المصدر نفسه 160/1-161، 383/3-385.

54 المصدر نفسه 341/1-342.

والمعنى: اجتهاداً، وغيره [55]. وقد يأتي اسم بمعنى آخر في قرائن المطابقة، مثل العدد، والجنس، فيأتي المفرد بمعنى الجمع[56]، والجمع بمعنى المثنى[57]، والمثنى بمعنى المفرد[58] وقد يأتي المؤنث بمعنى المذكر حملاً على المعنى [59]. كما تناول سيبويه معاني الصيغ الصرفية، في تنظيره، ولاشك أنه حين شرع يبني قواعده كان مستعيناً بمعطيات السياق، فبيّن دلالاتها، وتعدد المعاني الصرفية للصيغة الواحدة، ومعاني الحروف الزائدة، في الجزء الرابع من الكتاب، ولولا معطيات السياق (المقام أو السياق الخارجي والسياق اللغوي) لما تمكّن من القيام بهذا العمل.

كما نظر سيبويه وشيوخه في عناصر السياق اللغوي الأخرى وأدركوا أهميتها، فبيّن سيبويه أنه قد يحذف من الكلام إذا دلّ بعضه على بعض، مثل حذف المبتدأ، إذا دلّت صفته عليه[60]، وحذف الضمير العائد على المبتدأ[61]، وحذف الأفعال وغيرها[62].

وقد ركّز سيبويه كثيراً على تمثيل المعنى النحوي للعبارة، أو التمثيل والشرح للحكم النحوي الذي يراه وهو يقعّد، وأخذ هذا الأمر ملامح متنوّعة، فتارة يحمل الأسلوب على أسلوب آخر لبيان المعنى، كما في وقوفه عند قولهم: حسبتُه شتمني فأثبُ عليه. بعدما يبيّن جواز الرفع والنصب في "أثب" يضيف أنه إذا كان الوثوب واقعاً فلا يجوز إلا الرفع، أي: معنى العبارة في الرفع يفيد وقوع الوثوب، أما بنصبه

55 المصدر نفسه 372/1، 375،398، 13/2، 187، 239، 296–298.
56 المصدر نفسه 209/1–210.
57 المصدر نفسه 621/3–622 .
58 المصدر نفسه 48/2.
59 المصدر نفسه 179/2– 180.
60 المصدر نفسه 346/2.
61 المصدر نفسه 72/1.
62 المصدر نفسه 86/1، 95، 246، 418، 434، 115/2، 173، 281–282، 345.

فالوثوب لم يقع، ثم يحمله سيبويه على أسلوب الشرط ليبين عدم وقوع الوثوب: فـــ" حسبته شتمني فأثبَ عليه " بمعنى: لو شتمني لوثبت عليه[63].

وربما كان الأمر أحياناً بالشرح لمعنى الأسلوب النحوي، من ذلك علـــى ســـبيل المثال شرح معنى الاستئناف في المضارع المرفوع الواقع بعد الطلب مثـــل: ائتنـــي أحدّثُك. فعن الخليل أن المضارع جاء مرفوعاً لأن المعنى: فأنا ممّن يحدّثك[64].

ثم إن معـــاني الأدوات لم تكن بعيـــدة عن التحليـــل والتقعيـــد في الكتـــاب، إذ وقف ســـيبويه عند الكثـــير منها مبيّناً بعضاً من معـــانيها، فـــقد تـــأتي"ألا" بمعنـــى "هلاّ"[65]، و"أمَا" بمعنى "ألاَ"[66]، و"إنّ" بمعنى "أجل"[67]، و"أنّ" عنـــد الخليـــل بمعنـــى "لعلّ"[68]، و"أو" عنده أيضاً بمعنى "إلاّ أن"[69]...إلخ.

وربما ساوى سيبويه في تنظيره عبارة بأخرى من حيث المعنى، فإذا قلـــت: إن زيداً ليفعل كأنك قلت: "إن زيداً لفاعل" فيما تريد من المعنى[70]. وأحياناً يقـــف عنـــد جزئيات المعنـــى النحوي فيبينها، مثل حديثه عن معنى اللزوم والتعدية، وتخـــصيص الفعل بمتعلّقات الإسناد[71].

63 المصدر نفسه 36/3، وللمزيد انظر مثلاً: المصدر نفسه 139/1-140.
64 المصدر نفسه 308/2.
65 المصدر نفسه 308/2
66 المصدر نفسه /98، 100، 122-123
67 المصدر نفسه 151/3، 162/4
68 المصدر نفسه 123/3
69 المصدر نفسه 47/3 وللمزيد انظر: المصدر نفـسه 342/2 و16/3-17، 105-115،106-116، 160، 176، 185 189، 268 231/4.
70 المصدر نفسه 14/1
71 المصدر نفسه 34/1-40

ثم إنه يخصص أبواباً يتطرّق فيها للحديث عن قضايا النظام التركيبي (النحوي) وعلاقتها بتشكّل المعنى، فيأتي بأمثلة كافية، مثل حديثه في بابي اللفظ للمعاني[72]، والاستقامة من الكلام والإحالة[73].

وعندما يشرح الوجه النحوي ويمثّل له يحرص على دقة المعنى، فينبّه هو أو شيخه الخليل أحياناً على أن الذي ذُكر من قبيل التمثيل ولم يتكلّم به أحد، فيقول مثلاً في صيغة التعجّب: ما أحسن عبد الله. زعم الخليل أنه بمنزلة شيء أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجب. ثم يعقّب: وهذا تمثيل ولم يُتَكَلَّم به[74]. ويذكر أمثال هذه الفكرة في غير موضع: " ولكن زعم الخليل رحمه الله أن هذا تمثيل يمثّل به "[75]، " وهذا محال ولكن أردت أن أمثّل لك "[76].

كذلك يولي معنى العنصر النحوي الذي سيكون باباً في القواعد اهتماماً ملحوظاً، إذ يتأنّى في الوقوف عند معناه فيشرح ويضرب الأمثلة، حتى يوصل ما يريد إلى ذهن المتلقي، إليك مثلاً حديثه عن المبتدأ: " هذا باب الابتداء فالمبتدأ كلُّ اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلاّ بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه. واعلم أنّ المبتدأ لابد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يُذكر كل واحدٍ منها بعد ما يبتدأ..."[77].

72المصدر نفسه 24/1

73 المصدر نفسه 25/1–26

74المصدر نفسه 72/1.

75 المصدر نفسه 323/1.

76المصدر نفسه 300/1.

77المصدر نفسه 126/2– 127.

يذكر سيبويه باب الابتداء، ثم يقف عند معنى المبتدأ ليوضـــح دلالتـــه للمتلقـــي، فيبين أنه موضوع الكلام ويأتي في بدايته، ويذكر ليبنى عليه خبر، أي: ليأتي متحدثٌ به عنه، ويشـــترط في هذا المتحدث به أن يكون هو المبتدأ في المعنى، أو يأتي المبتدأ ليحصل في زمان معيّن، أو في مكان معين، ويقصد أن يقع موقع الخبر شبه جملة، ثم يضرب سيبويه مثالاً على مجيء المبتدأ والمبني عليه، مثل: "عبد الله منطلق"،...[78].

وقد دأب سيبويه في التركيز على معنى العناصر النحوية، كمـــا فـــي تـــسميته للأبواب النحوية وشرحها، مثل: "هذا باب إضافة المنادى إلى نفسك..."[79]، و"هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين..."[80]، و " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين..."[81]، و" هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول..."[82]... إلخ. والملاحظ أن مصطلح الباب عند سيبويه يتميز بالطول وعدم النـــضج، لأنـــه يمثّـــل البدايات، ولكنه لم يهتم بأمر تركيـــبي مثل اهتمامـــه بمعـــاني العلاقـــات والعناصـــر النحوية. وهو ما ظهر في شرحه لمعاني العناصر التركيبية التي قعّد لها، وفي تمثيلـــه لها في مجمل الكتاب، وقد رأينا بعض الأمثلة فيما تقدم.

وأدرك سيبويه وشيوخه أهمية تغيّر العلامة الإعرابية، ودورها في تشكّل المعنى وتغيير وجهة التركيب، فتناولوا ذلك وبينوا الفروق الجزئية في المعنـــى والفـــروق الأساسية في دلالة التركيب عامة، وأدخلوا هذا الأمر في صميم القواعد، من ذلك مـــا يقع في التوابع، خذ على سبيل المثال الصفة، فإنهم بعدما يعرِّفونها ويذكرون معانيهـــا

78 المصدر نفسه 127/2.
79 المصدر نفسه 209/2.
80 المصدر نفسه 39/1.
81 المصدر نفسه 41/1.
82 المصدر نفسه 41/1- 42.

يبيّنون أنها قد تقطع لغرض المدح أو الذم[83]، ومعنى القطع معروف، هو تغير العلامة الإعرابية بالرفع أو بالنصب. فإذا كانت الصفة تفيد المدح مثلاً دون قطع مثل: (الرحمنِ الرحيمِ) في (بسم اللهِ الرحمنِ الرحيمِ) فإن القطع يزيد من ذلك، فنقول: بسم اللهِ الرحمنُ الرحيمُ. بالرفع على أن الصفة المقطوعة خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، أو بالنصب: بسم اللهِ الرحمنَ الرحيمَ. على أن هناك فعلاً محذوفاً تقديره: أمدح[84]. وفي كلا النمطين تغير في التركيب وفي دلالته، فعلى صعيد التركيب يكون أمامنا أكثر من جملة، الجملة المحذوفة التي يتعلق بها الجار والمجرور "بسم" وتقديرها: "أبدأ"، والجملة المقدرة في القطع، وهي اسمية بالرفع أي "هو الرحمن"، وفعلية في القطع بالنصب: "أمدح الرحمن "، أما المعنى فيزداد مدحاً في القطع[85].

وتجدر الإشارة إلى أن سيبويه أخذ الجانب الجمالي في التعبير بالحسبان، حين راعى مستوى الأسلوب الفني، فقد بيّن أن التجاوزات التي في الشعر لا تجوز في الكلام العادي، فخصّص باباً لما يحتمله الشعر[86]، وذكر فيه بعضاً من تلك التجاوزات، فضلاً عن إشاراته المتكرّرة المبثوثة في أبواب أخرى لما يقع في الشعر ولا يجوز في الكلام العادي[87].

---

83 المصدر نفسه2/57–58.

84 ابن جنّيّ، أبو الفتح: الخصائص، 1/398، ولمناقشة مظاهر القطع في التوابع انظر: كتاب سيبويه 2/57– 60، وللمزيد انظر مثلاً: المصدر نفسه 2/57– 58، 70– 72، 150– 151، 194– 195.

85 وعلى الرغم من تأكيد القدماء على دلالة القطع لغاية المدح أو الذمّ فقد ذهب الباحث محمد حماسة عبد اللطيف إلى أن هذا الضرب من تقدير المحذوفات في القطع لا يترتب عليه معنًى، وما هو إلا ترخص في العلامة الإعرابية، انظر في كتابه: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص297–298.

86 كتاب سيبويه1/26

87 المصدر نفسه 1/ 31، 85، 86–88، 306، 3/114–115، 140–141.

ثم أكمل النحاة ما بدأ به سيبويه و شيوخه فراعوا القضايا السياقية التي تتـــشكّل منها الجملة، معاني المفردات ومعاني العلاقات التركيبيـــة داخـــل الجملـــة والمعنـــى المستخلَص من تفاعل عناصر الجملة، ومن ثَمّ أدخلوا هذه الأمور في قواعدهم التـــي أضافوها، ممّا جعلهم يشيرون إلى القضايا التي ذكرناها منـــذ قليـــل عنـــد ســـيبويه وشيوخه، فوقفوا عند معطيات المقام وأضافوا بعض القواعد الجديدة في ضوئه، مثـــل قول الفراء: يكثر حذف المبتـــدأ إذا كـــان ضـــمير المـــتكلم أو المخاطـــب، لأنهمـــا حاضران[88].

وكذا الحال مع أنماط الاتساع المختلفة، كالإسناد المجازي، إذ يقول الفـــرّاء: إن هذا الضرب يشيع في كلام العرب، نحو ربح بيعك وخسر بيعك، والأصل: ربحت في بيعك وخسرت في بيعك[89]، وإضافاته في أنماط مختلفة من ضروب الاتساع [90].

وبيّن النحاة بعد سيبويه كثيراً من القـــضايا الـــصرفية، مـــستعينين بمعطيـــات الســـياق، فولّدوا وأضافوا قواعد لم تكن من قبل، مثل حديثهم عن التعديـــة واللـــزوم أحياناً، ومعاني الصيغ الصرفية، حين يأتي بعضها بمعنى بعض[91]، كـــذلك وقـــوفهم عند الأسماء التي يأتي بعضها بمعنى بعض، مثل الإضافات التي ارتأوها في مجـــيء المشتق بمعنى المشتق[92]، أو مجيء الجامد بمعنى المشتق[93]، أو غيـــره[94]. كمـــا

88 الفراء: معاني القرآن2/401-402.

89 المصدر نفسه 14/1، 234/3.

90 انظر مثلاً: المصدر نفسه 185/1، 15/2، 182/3، 232.

91 انظر مثلاً: المـــصدر نفـــسه 19/1، 270، 141/3، 170، ومجـــاز القـــرآن31،67/1، 245، والأخفش، سعيد بن مسعدة: معاني القرآن148/1، 338،

92 الفراء: معاني القرآن 363/2، 15/2، 182/3، 232، 255، ومجاز القرآن 65/2.

93 الفراء: معاني القرآن 44/2، ومجاز القرآن 259/2، والمبرّد، أبو العباس: المقتضب 304/4.

94 الفراء: معاني القرآن 177/2

وقفوا عند الاتساع والعدول في قرائن المطابقة، فأضافوا في مجيء المفرد بمعنى الجمع أو الجمع بمعنى المثنى أو نحوه[95].

كذلك أضافوا بعض القواعد المتعلقة بالسياق اللغوي، مثل بعض مظاهر الحذف لدلالة الكلام، كقول الفراء: يكثر حذف المبتدأ إذا وصف بجارّ ومجرور دالّين على التبعيض، نحو قولهم: منّا يقول ذلك ومنّا لا يقوله، والتقدير: منا من يقول ذلك ومنا من لا يقوله[96]، أو قوله: يكثر حذف المبتدأ بعد القول لما تقدمه من كلام يدلّ عليه[97].

وأدرك النحاة في أثناء التقعيد أن عناصر سياق الجملة لا تكفي لاستخلاص القواعد، لأنهم لاحظوا أن القضايا السياقية الأخرى التي في النص[98] تسهم في تحديد معنى الجملة أحياناً، وفي معاني عناصرها التركيبية، لذلك أخذوها بالحسبان، فتناولوا كثيراً من الأمور التي تسهم في تشكّل المعنى، وأدخلوها في صميم القواعد، مثل قول الأخفش: إن المبتدأ قد يأتي وليس له خبر إلاّ في المعنى، فيفهم الخبر المقدّر لوروده في أساليب مشابهة في مواضع أخرى تقدّمت[99].

كما توقفوا كثيراً عند شرح المعنى وتوضيحه، حين أضافوا في قواعد بعض الأبواب[100]، وحين رأوا معاني جديدة في الجمل والأساليب[101]. كذلك كان أمر

95 الفراء: معاني القرآن 285/1، 307–308، 390–391، 434، 32/2–33، 69، 193، 59/3، 157، 244، 300، والأخفش: معاني القرآن 238/1–239، 242.

96 الفراء: معاني القرآن 384/1،271.

97 المصدر نفسه1/ 296.

98 نقصد بالنص المفهوم ذاته الذي ذكرناه في مستهلّ البحث.

99 الأخفش: معاني القرآن 495/2

100 انظر مثلاً: الفراء: معاني القرآن 239/3 0

النحاة مع السياق اللغوي ودور المتلقي في تشكّل المعنى، فربما أضاف بعضهم قواعد جديدة بناءً على فهم خاص به لبعض العناصر النحوية في النص، فتولَّد بهـذا العمـل قواعد فرعية لم تكن من قبل، من ذلك الإضافة في معاني الأدوات عند الفـراء[102]. إليك مثلاً ما أضافه في "أنْ"، إذ يذكر أنها تأتي بمعنى "إن" الشـرطية بناءً على فهمه لها في بعض النصوص، كقوله تعالى: " فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْـكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَّـهُ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ"[103]، والتأويل: إن تصوموا فهو خيرٌ لكـم[104]. و قوله: " وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ من رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُـلٌ وَامْرَأَتَـانِ مِمَّـن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاء أَن تَضِلَّ إْحْـدَاهُمَا فَتُـذَكِّرَ إِحْـدَاهُمَا الأُخْـرَى "[105]، أي: إن تضل[106]. ويسوق أمثلة ليوضح أكثر[107]. ثم يضـيف أنها دائماً تأتي بمعنـى "إن" الشـرطية إذا وقعت بعد أداة الاستثناء "إلا"، كقوله تعالى: "يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَنفِقُـواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَلاَ تَيَمَّمُواْ الْخَبِيثَ مِنْـهُ تُنفِقُـونَ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلاَّ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ "[108]، والمعنى: إلاّ إن أغمضتم بعض الإغمـاض

101 انظر مـثلاً: المـصدر نفـسه 8423/1،، 116، 158، 160، 162، 202، 407، 105/2، 139–140، 179، 188، 242، 244، 314، 330، 485، 155/3–156، 262، و الأخفـش: معاني القرآن 24/1، 74، 262، 368/2.

102 انظر مثلاً: الفراء: معاني القـرآن 72/1، 89–90، 146–147، 178–179، 184، 275/2، 287، 370.

103 البقرة: 184 .

104 الفراء: معاني القرآن 179/1.

105 البقرة: 282 .

106 الفراء: معاني القرآن 184/1.

107 المصدر نفسه275/2.

108 البقرة: 267.

أخذتموه[109]. فالفراء في فهمه لـــ "أن" في بعض النصوص أضاف أو ولَّـد قاعـدة جديدة لها، مفادها أنها تأتي بمعنى "إن" الشرطية. ثم تابعه في هذا الكوفيـون وابـن هشام، ويحلّل ابن هشام بعض الشواهد قياساً على ما ذُكر[110].

وتمكّن النحاة بفضل معطيات السـياق من تجريد كثير من قواعد التوجيه، منها قولهـم مثلاً: من أسـاليب العرب أن تحذف كثيراً من الكلام أو قليلاً إذا دل بعـضه على بعض وكان المعنى معروفاً[111]. ويرجَّـح الوجه النحوي على غيره إذا دلّ عليه الظاهر[112]، وإذا اقتضى المعنى وجهاً دون ما هو أقوى منه في القواعد فالأولى مـا يناسب المعنى[113]... إلخ.

ثم استمرت رحلة القواعد النحوية في الجهود المتـأخرة حتـى اكتملـت فـي التجريد، أي: في توحيد معظم مصطلحات الأبواب النحوية، والاقتصـاد في الكـلام المعبّر عنها، والوضوح في تعريفها وفي تسلسل مجموع القواعد الخاصة بالباب، وقد ذكرنا تلك الخطوات مفصّلةً في بحث آخر قيد النشر.

ويبدو أن الجهود المتأخرة توّجت ما تضمّنه الكتاب من قضايا التنظيـر، ففـي عرض القواعد النحوية في المؤلفات التعليمية يبدأ النحاة عادة بتعريف الباب النحوي، ثم يشرعون يذكرون جملة القواعد المتعلقة به، ولو نظرنا في تسمية تلك الأبـواب و تعريفها لرأينا أنها مستخلصة من معاني العناصر التركيبية، فمصطلح الفاعـل مـثلاً يُشـير وفقاً للعرف النحوي إلى الذي يقوم بالفعل أو يتصف به، والفعل الماضي يدل على الحدث في الزمن الماضي، والفعل المضارع يدل على الحدث فـي الحـال أو

109 الفراء: معاني القرآن 178/1.
110 مغني اللبيب، ص53 – 54.
111 الفراء: معاني القرآن 179/2
112 البحر المحيط 370/1.
113 مغني اللبيب، ص 562.

المســـتقبل، والمفعول فيه هو الذي يقع فيه الحدث، والمفعول لأجله يشير إلـــى علـــة حدوث الحدث، والنداء يشير إلى أداة النداء والمنادى... إلـــخ. فمعظـــم مـــصطلحات الأبواب تدل على المعنى النحوي الذي جرِّدت لأجله، حتى إنّ حرص النحـــاة علـــى تعريفها في مستهلّ الباب يدلّ على أهميّة هذا الجانب، علـــى الـــرغم مـــن المعنـــى المباشـــر الذي يشير إليه المصطلح، فمثلاً بعدما يذكرون مصطلح الصفة أو الاستثناء أو المفعول به يتبادر إلى الذهن مباشرةً معنى كلٍّ منها، ولكنهم يذكرون فـــضلاً عـــن ذلك تعريفاً مفصّلاً، فيقولون في الاستثناء مثلاً: هو إخراج بعض من كل، و المقصود إخراج ما بعد أداة الاستثناء من حكم ما قبلها. وهكـــذا يظهـــر أن الأبـــواب النحويـــة بقواعدها ما هي إلاّ انعكاس لمعاني عناصر النظام التركيبي العامة، وجملة الـــشروط التي تتحكم بها.

بيد أن جهد النحاة في هذا الجانب يستوقف الباحث في بعـــض القـــضايا، فمـــن الواضح أنهم اهتموا كثيراً بالجملة، وهي ــ لاشك ــ تعدّ الوحدة التركيبية الأساس في نظام اللغة النحوي، والحلقة الأهم في تشكيل النصوص ومعانيها عامّة، كما أن تجريد القواعد لها يحقق الغاية التعليمية التي تمثّل العامل الأهمّ في نشأة النحو، فنظروا فـــي عناصر السياق التي تكوّنها والمعطيات الأخرى المؤثرة فيها، ثم جـــرّدوا مقـــولاتهم النظرية المتعلّقة بها، لكن هذا لا يلغـــي الاهتمـــام بالمعـــاني النحويـــة للمـــستويات الأســـلوبية المميِّزة لتلك النصوص التي تختلف عن نحو الجملة، وبعلاقـــات التـــرابط السياقية التي تتحكم بها والتقعيد لها إذا أمكن. نعم، ذكر النحـــاة بعـــض القواعـــد المتعلقة بقضايا النص و المعـــنى عامة، ولكنها غير كافية، وقد أشـــير إليهـــا لتخـــدم تحليل الجملة في نهاية المطاف[114]، ولو نظرنا فيما ذكرناه منذ قليل من تلك القواعد

114 تجدر الإشارة إلى أن ما تناوله نحو الجملة في ضوء معطيات الـــنص، مثـــل أدوات العطـــف والاستئناف ودلالة الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وبعض القضايا الأخـــرى يدخلـــه أصحاب نحو النص ضمن ميدان عملهم، انظر مثلاً: تحليل الخطاب، ص57-61، ونحـــو الـــنص

لرأينا أن تفسير عناصر الجملة هو الذي اقتضاها، وكان من الأفضل للنحاة أن يمدّوا بصرهم في المعطيات السياقية للنصوص، ليضيفوا قواعد خاصة بها، مثل الخصوصيات الأسلوبية المتعلّقة بنصوص القرآن الكريم أو بالخطب، أو بالرسائل، أو بغيرها، والثوابت النصيّة المشتركة بينها، وعلاقات الترابط التي تجعل من النص وحدة كلية متكاملة...إلخ. أما وقوفهم عند الشعر، فلم يحمل بعداً منهجيّاً جديداً في تحليل التراكيب، ولم يكن بهذه الاستفاضة لولا مخالفته للأصول النحوية الخاصة بالجملة، التي استخرجوها بعدما وجدوها شائعة في كلام العرب.

ومما يستوقف الباحث مبالغة النحاة الذين أعقبوا مرحلة التقعيد في بعض الجوانب، إذ بالغ النحاة المتأخرون في الالتزام بما قاله المتقدّمون بشأن المعاني النحوية، فقد ذكرنا في بحث آخر قيد النشر أن القواعد النحوية تعكسها آراء النحاة، وأن منها ما يتعلّق بالمعنى النحوي فقط مثل معاني الأدوات أو الأساليب، ويبدو أن هذا الضرب لا يكون له أثر في القياس وتوليد الكلام، فلا يقتضي القول: يجوز أن تقول ولا يجوز، أو: يطرد هذا في كلامهم ولا يطّرد، وهو نتيجة فهمٍ لمعاني العناصر التركيبية، ولا يظهر أثره إلاّ في التحليل، أي: يأخذه النحاة المتأخرون بالحسبان عندما يتناولون تراكيب مشابهة، ولكن بالغ معظمهم، فجعل مما قاله المتقدّمون قواعد مطلقة لا ينبغي الخروج عليها، عند تحليل النصوص وفهم عناصرها النحوية. لاشكّ أن المتقدمين لمّا أشاروا إلى معاني تلك العناصر وجدوا كثيراً منها متكرّراً في كلام العرب، ولكن ذلك لا يلغي باب الاجتهاد والتفريع، ولاسيما أن

(اتجاه جديد في الدرس النحوي)، ص 83–84. وعلم اللغة النصي 1/135–2، 351/187–246، ونسيج النص، ص23–57، 113–166، وخطابي، محمد: لسانيات النص، ص81–8697–118، 169–178، وهم في ذلك ينطلقون من مفهوم معين لكلّ من نحو الجملة ونحو النص، انظر مثلاً: دي بو جراند، روبرت: النص والخطاب والإجراء، ص 88–96، ونحو النص (اتجاه جديد في الدرس النحوي)، ص 63–90، ونحو النص في ضوء التحليل اللساني للخطاب، ص 3–11.

الأدوات والأساليب وكثيراً من العناصر النحوية التي تمثلها الأبواب تكتسب معناهـــا من سياق الكلام، وليس لها معنًى معجميّ أصلاً، فضلاً عن أن معظم عناصر الـــنمط التركيبي لا تكتسب معناها الدقيق الحيّ إلا بفضل السياق كما ذكرنا في بداية البحـــث، ولأن الأمر كذلك فتشكُّل المعنى الإبداعي لتلك العناصر لم يتوقف، ممّا يجعل دلالتهـــا تبقى في تلون وثراء، بحسب النصوص الفنية والتعمق في الفهم.

ثم إن تعيين وجه أو فهم معيّن محدّد لمعاني تلك العناصر أمر لا يصح دائماً ولا يخدم البعد الجمالي للنص، لأن الواحد منها قد يحمل أطيافاً دلالية عديـــدة لهـــا قيمـــة جمالية تعبيرية بفضل الأسلوب الفني، ولأن تشكّل المعنى وتحديد الدلالة يتأثّر بطبيعة المتلقي، ومن ثمّ شاعت الخلافات عند القدامى في فهم أداة أو أسلوب، كما يظهر فـــي كتب التفسير، وفي الشواهد التي يعرضها ابن هشام في مغني اللبيـــب حـــين يتنـــاول الأدوات، مما يجعل القياس المطلق على تلك الأفهام أمراً لا يصح دائماً. وعلى الرغم مما ذكرنا نجد المتأخرين الذين أعقبوا مرحلة التقعيد إذا تناول أحدهم أســـلوباً أو أداة ينبغي أن يبحث عن معنًى قاله أحد المتقدمين، حتى يوجّه فهمه في ضوئه، لذلك نرى ضعفاً عندهم في دراسة المعاني النحوية للأدوات والأساليب وغيرها، فلـــم يتعمقـــوا ويفرّعوا ليكملوا ما بدأ به أسلافهم، وإنما أوقفوا النظر في معاني العناصر التركيبيـــة على ما قاله المتقدّمون، ومن النادر أن تجد من خرج على هذا العـــرف، مثـــل عبـــد القاهر الجرجاني (ت471هـــ) الذي أولى قيمة للجانب المعنوي للتركيب، ففصّل فـــي علم المعاني، و مثل الزمخشري في تحليله النحوي، حين فرّع بعض الدلالات النحوية مستهدياً بما قاله الجرجاني، ولولا سياق التفسير للقرآن الكريم والاهتمام الملحوظ بـــه لانعدمت الإضافات في هذا الجانب.

وإذا كان المتقدمون قد اهتموا بالمعنى النحوي مثل اهتمامهم بقـــضايا المبنـــى عامة فالمتأخرون انتهى بهم الأمر إلى تقديم الجانب الثاني على الأوّل، وكلّما تطـــور الزمن أمعنوا بقضايا الشكل على حساب المعنى، وحصروا أنفسهم بالجانب التعليمـــي،

يكرّرون القواعد النحوية بأساليب مختلفة، مبتعدين عن النظر العميق في النصوص الفنية وما تحتويه من معان نحوية بليغة، حتى إذا نظر بعضهم في تلك النصوص جعل نفسه أسيراً لسلطان المأثور، ومع مرور الزمن أصبح الكثير منهم يدور في فلك القضايا اللفظية كالعامل والعلامة الإعرابية، مبتعداً نائياً عن جوهر التركيب وقيمته، فكثرت الشروح والتعليقات والمتون التي ضيّقت مجال الدرس، وأصبحت تكرّر القواعد التعليمية وتهتمّ كثيراً بالعلامة الإعرابية، ومن ثمّ انحصر النظر النحوي في سياق التعليم.

3–الخاتمة:

وهكذا تبيَّن لنا مما تقدم جملة من الأمور، ففيما يتعلق بالمعنى اتضح مفهومه، وتفاوته من شخص إلى آخر، والعناصر التي يتشكّل منها، وهي: المقام والمقصود به الملابسات الخارجية المحيطة بالنص، والأداء الذي يتجلّى بظاهرتي التنغيم والوصل والوقف، والسياق اللغوي الذي يتكون من عناصر سياق الجملة(المعنى المعجمي للمفردات ومعاني الصيغ الصرفية والعلاقات النحوية، فضلاً عن معناها الدلالي) وعناصر السياق اللغوي للنص، والمتلقي الذي يسهم في تشكّل المعنى أحياناً. وعندما انتقل البحث إلى العلاقة بين القواعد النحوية والمعنى وضّح أن النحاة أخذوها بالحسبان، فبين كيف راعى النحاة قضايا المعنى المتنوعة، وهم يبنون القواعد، وقد ظهر ذلك في مراعاة الملابسات الخارجية التي تسهم في تشكل المعنى والتحليل النحوي، وفي قضايا الاتساع، وفي معطيات سياق الجملة الأخرى، وفي تجريد المصطلحات، وفي الإشارة إلى المعنى في جزئيات القواعد عامة، وفي توليد القواعد الفرعية. كما وضّح البحث إهمال النحاة للقضايا النحوية الخاصة بالنصوص التي تميّزها من قضايا نحو الجملة، وتقصير المتأخرين منهم في دراسة المعاني النحوية.

المصادر والمراجع[115]

- **أحمد،** نوزاد حسن: **المنهج الوصفي في كتاب سيبويه.** جامعة قاريونس بنغازي، ليبيا، ط(1)، 1996م.
- **الأخفش الأوسط،** أبو الحسن سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن.** تحقيق فائز فارس. الصفاة بالكويت، ط (2)، 1981م.
- **الأشموني،** علي بن محمد: **منار الهدى في بيان الوقف والابتداء.** مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط (2)، 1393هـ = 1973م.
- **ابن الأنباري،** أبو البركات عبد الرحمن: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،** ومعه كتاب "الانتصاف من الإنصاف" لمحمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، صيدا –بيروت، 1407هـ =1987م.
- **إيلوار،** رونالد: **مدخل إلى اللسانيات.** ترجمة بدر الدين القاسم، جامعة دمشق، 1980م.
- **بحيري،** سعيد حسن: **علم لغة النص.** الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة ط(1)، 1997م.
- **براون،** ج. ب. **و يول.** ج: **تحليل الخطاب.** ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، جامعة الملك سعود 1418هـ = 1997م.
- **البغدادي،** عبد القادر بن عمر: **خزانة الأدب ولب لباب العرب0** تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (3) 1409هـ / 1989.
- **الجرجاني،** عبد القاهر عبد الرحمن: **دلائل الإعجاز.** تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفة ببيروت.

115 لاتراعى كلمتا " ابن " و " أبو " في الترتيب.

- **جرين،** جودث: **علم اللغة النفسي** (نظرية تشومسكي). ترجمة وتعليق مصطفى التوني، الهيئة المصرية العامة، 1993 م.
- **ابن الجزري،** أبو الخير محمد: **النشر في القراءات العشر**. المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة.
- **الجنابي،** أحمد نصيف: **نظرية النظم النحوي**. مجلة كلية الشـــريعة واللغة العربية بأبها، ع (1)، رجب 1398– 1399هـــ.د
- **بن جنّي،** أبو الفتح عثمان: **الخصائص**. تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب ببيروت.
- **حاطوم،** أحمد: **كتاب الإعراب** "محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة". شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ببيروت، ط (2)، 1412هـــ = 1992م.
- **حسّان،** تمّام: **ضوابط التوارد**. مجلة مجمع اللغة العربية بمصر، ج(58)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1406هـــ =1986م.
- **حسّان،** تمّام: **اللغة العربية معناها ومبناها**. الهيئة المصرية العامة، 1973م.
- **حسّان،** تمّام: **مناهج البحث في اللغة**. مطبعة الأنجلو مصرية، 1955م.
- **حمودة،** طاهرسليمان:**ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**. الدار الجامعية بالإسكندرية.
- **الحموز،** عبد الفتاح: **مواضع اللّبس في العربية وأمن لبسها**. مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات بالأردن، مج (2)، ع (1)، 1987م.
- **حميدة،** مصطفى: **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية**. الشركة المصريّة العالمية للنشر، ط (1)، 1997م.
- **حنفي،** حسن: **قراءة النص**. مجلة ألف (مجلة البلاغة المقارنة)، ع (8)، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، مطبعة إلياس العصرية، 1988م.

- **أبو حيّان النحوي**، أثير الدين محمد بن يوسف: **تفسير البحر المحيط**. دراســة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية ببيروت، ط(1)، 1413هـــ –1416هـــ= 1993– 1995م.
- **خطابي**، محمد: **لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب**. المركز الثقافي العربي ببيروت –الدار البيضاء، ط(1)، 1991م.
- **خليل**، إبراهيم: **النص الأدبي تحليله وبناؤه**. دار الكرمل بعمّان، ط(1)، 1995م.
- **دي بو جراند**، روبرت: **النص والخطاب والإجراء**. ترجمة تمّام حســان، عالم الكتب بالقاهرة، ط(1)، 1418هـــ=1998م.
- **زكريّا**، ميشال: **الألسنيّة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية** (النظرية الألسنية). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ببيروت، ط(1)، 1983م.
- **زكريّا**، ميشال: **قضايا ألسنيّة تطبيقيّة**. دار العلم للملايين، ط(1)، 1993م.
- **الزنّاد**، الأزهر: **نسيج النص** "بحــث فيما به يكون الملفوظ نصّاً". المركز الثقافي العربي ببيروت، ط (1)، 1993م.
- **السعدي**، عبد القادر عبد الرحمن: **أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية**. دار عمّار بالأردن، ط(1)، 1421هـــ =2000م.
- **سيبويه**، أبو بشر عمرو بن عثمان: **كتاب سيبويه**. تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل ببيروت، ط (1).
- **الشاوش**، محمد: **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية** "تأسيس نحو النص". كلية الآداب، جامعة منّوبة بمنّوبة، تونس بالاشتراك مع المؤسسة العربية للتوزيع بتونس، ط(1)، 1421هـــ = 2001م.
- **عبد اللطيف**، محمد حماسة: **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**. دار الفكر العربي.

- **عبد اللطيف**، محمد حماسة: **لغة الشعر** دراسة في الضرورة الشعرية، دار الشروق بالقاهرة، ط(1)، 1416هـ = 1996م.
- **عبد اللطيف**، محمد حماسة: **النحو والدلالة** "مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي". القاهرة، ط (1)، 1403هـ = 1983م.
- **أبو عبيدة**، معمر بن المُثَنّى التَّيمي: **مجاز القرآن**. عارضه بأصوله وعلق عليه محمد فؤاد سزكين مكتبة الخانجي، دار الفكر، ط (2)، 1970م.
- **عفيفي**، أحمد: **نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي**. مكتبة زهراء الشرق بالقاهرة، 2001م.
- **عمارة**، محمّد: **معالم المنهج الإسلامي**. سلسلة المنهجيّة الإسلامية (3)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1401هـ = 1981م.
- **عمايرة**، خليل: **في نحو اللغة وتراكيبها** "منهج وتطبيق". عالم المعرفة بجدّة، ط (1)، 1404هـ = 1984م.
- **عمايرة**، خليل: **النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي**. المجلة العربية للدراسات اللغوية، مج(4)، ع (1)، معهد الخرطوم للدراسات اللغوية، 1985 م.
- **عمر**، أحمد مختار: **علم الدلالة**. عالم الكتب بالقاهرة، ط (2)، 1988 م
- **غازي**، يوسف: **مدخل إلى الألسنيّة**. منشورات العالم العربي الجامعية بدمشق، 1985م.
- **الفرّاء**، أبو زكريا يحيى بن زياد: **معاني القرآن**. حقق الجزء الأول والثاني أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1955م، وحقق الجزء الثالث عبد الفتاح شلبي، وراجعه علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1972م.

- **فراج**، محمد خليل نصر الله: **الوقف ووظائفه عند النحويين والقرّاء**. حوليّات الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، الرسالة الحادية والعشرون، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، 1421-1422هـ=2000-2001م.
- **الفرزدق**، همام بن غالب: **ديوان الفرزدق**. شرح علي فاعور، دار الكتب العلمية ببيروت.
- **فضل**، صلاح: **من الوجهة الإحصائية في الدراسة الأسلوبية**. مجلة فصول، مج (4)، ع (1)، الهيئة المصرية العامة، 1983م.
- **الفقي**، صبحي إبراهيم: **علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق**. دار قباء بالقاهرة، 1421هـ =2000م.
- **فلفل**، محمد عبدو: **اللغة العربية ثوابت ومتغيرات**. دار الينابيع بدمشق، ط (1)، 2002م.
- **قباوة**، فخر الدين: **التحليل النحوي أصوله وأدلته**. الشركة المصرية العالمية للنشر، ط(1)، 2002م.**ابن قتيبة**، أبو محمد عبد الله بن مسلم: **تأويل مشكل**
- **القرآن**. شرح وتحقيق أحمد صقر. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مطبعة دار المعارف بمصر، 1968 م.
- **كشك**، أحمد: **من وظائف الصوت اللغوي** محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي. مطبعة المدينة بالقاهرة، ط (1)، 1403هـ = 1983م.
- **المبرّد**، أبو العباس محمد بن يزيد: **المقتضب**. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ببيروت.
- **محمود**، زكي نجيب: **تجديد الفكر العربي**. دار الشروق ببيروت، ط (1)، 1971م.
- **مرتاض**، عبد الملك: **ثلاثة مفاهيم نقدية بين التراث والحداثة "نظرية، أدب، نص"**. ضمن سلسلة قراء جديدة لتراثنا النقدي النادي الأدبي الثقافي بجدّة، الكتاب 59، مج (1)، 1410هـ=1990م.

- **مفتي**، خديجة أحمد: **نحو القرّاء الكوفيين**. مكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، توزيع دار الندوة الجديدة ببيروت، ط (1)، 1406هـ = 1985م.
- **ابن منظور**، أبو الفضل جمال الدين: **لسان العرب**. دار صادر ببيروت، ط (3) 2004م.
- **النحّاس**، مصطفى: **نحو النص في ضوء التحليل اللساني للخطاب** (مجموعة محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا– برنامج ماجستير – لغة عربية). ذات السلاسل بالكويت، ط (1)، 1422هـ =2001م.
- **نصر**، عاطف جودة: **النص الشعري ومشكلات التفسير**. الشركة المصرية العالمية للنشر، ط (1)، 1996م.
- **نهر**، هادي: **علم اللغة الاجتماعي عند العرب**. دار الغصون ببيروت، ط (1)، 1408هـ=1988م.
- **هاينه من**، فولفاج و ديتر فيهفيجر: **مدخل إلى علم اللغة النصي**. ترجمة فالح بن شبيب العجمي، جامعة الملك سعود، 1419هـ = 1999م.
- **ابن هشام الأنصاري**، جمال الدين عبد الله: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، 1985م.
- **ياقوت**، أحمد سليمان: **ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم**. دار المعرفة الجامعية، بالإسكندرية، 1994م.
- **يوسف**، جمعة سيد: **سيكولوجيّة اللغة والمرض العقلي**. سلسلة عالم المعرفة بالكويت، العدد 145، 1990 م.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2006/3/15.